أول ضاحية تطوير عقاري تبدأ من حمص

عبد اللطيف لـ«الوطن»: مشاركة القطاع الخاص في عملية السكن

قريباً قانون جديد للهيئة يتضمن الكثير من التسهيلات للمطورين العقاريين

حمص - نبال إبراهيم

وضع وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف برفقة محافظ حمص بسام بارسيك أمس «الأربعاء» حجر الأساس لأول ضاحية تطوير عقاري في حمص، التي تقع إلى الغرب من المدينة بنحو ٢٠ كم خارج الحدود الإدارية على محور التنمية حمص ـ طرطوس، ويهدف المشروع إلى تطوير بيئة عمرانية مستدامة خضراء تجسد فكرة السكن الاقتصادي وتؤمن السكن لكافة شرائح المجتمع مع تأمين كافة المرافق الخدمية والترفيهية وتساهم في تحريك العجلة الاقتصادية والاستثمار الداخلي وخلق فرص عمل تشمل قطاعات البناء كافة.

وأكد وزير الأشغال العامة والإسكان عقب وضعه حجر الأساس للمشروع في تصريح لـ«الوطن» أن منطقة التطوير العقاري تلال إميسيا هي أول منطقة تطوير عقارية تنشأ على قانون هيئة التطوير العقاري وتمثل مشاركة للقطاع الخاص بعملية البناء والسكن، لافتا إلى أهمية المنطقة التي تقام عليها هذه الضاحية باعتبارها منطقة تنمية مستدامة واعدة ضمن الدراسات الإقليمية بحيث تقع على خط إقليمي الجنوبي).

وأشار إلى أن هذه الضاحية ستكون اللبنة الأساسية لمناطق وتجمعات عمرانية عديدة بهذه المنطقة على هذا المحور، كاشفاً أنه ستكون هناك عدة مناطق سكانية أخرى في هذا المحور منها للدولة سيتم إطلاقها قريباً.

وأوضح الوزير أن هذه الضاحية متكاملة، إذ إنه ليس من الممكن الموافقة عليها في هيئة التخطيط الإقليمي إلا إذا كانت تحقق كافة اشتراطات أسس التخطيط، منوهاً إلى أنها ضاحية اجتماعية بأغلبيتها تميل إلى السياحة بسبب موقعها الجغرافي الذي يطل على بحيرة قطينة ومنطقة الطاقة الريحية.

ولفت إلى أن هذه الضاحية هي تعبير عن مشاركة القطاع الخاص بعملية السكن ضمن الإستراتيجية الوطنية للإسكان باعتبار أن هناك حصة للقطاع الخاص بهذه الإستراتيجية بحيث يكون التطوير العقاري تحت إشراف الدولة ومتابعة المحافظة لكونها الجهة الإدارية المشرفة على المشروع.

وقال: إن وجود ٥٣٠٠ شقة سكنية يعني أنه يوجد عرض جديد ومفهوم العرض والطلب يؤدي إلى تحقيق إيجابية في عملية السكن.

> محافظ حمص: الأولى من نوعها على مستوى القطر

وأشار عبد اللطيف إلى أهمية هذه الضاحية اقتصادياً من جوانب عدة من تشغيل لليد العاملة خلال عمليات التشييد والبناء من خلال تشغيل عشرات المهن بالإضافة إلى دوران رأس المال وبالتالي دوران العجلة الاقتصادية.

وكشف الوزير عن قرب صدور قانون الهيئة الجديد المعدل والذي سيقدم الكثير من التسهيلات للمطورين العقاريين، آملاً أن تكون هناك مناطق عديدة في حمص وباقي المحافظات السورية كمساهمة للقطاع الخاص في عملية البناء حسبما رسمته الإستراتيجية الوطنية للإسكان، لافتاً إلى أن هذا المشروع انطلاقة للقطاع الخاص الممنهج ضمن عملية التطوير العقاري تحت إشراف الجهة الإدارية بالمحافظة باعتبار أن من أهم النقاط تنفيذ البرنامج الزمني ضمن الموعد المحدد والمطلوب وبالتالي ستكون انطلاقة جديدة بعملية الإسكان في سورية.

وأكد عبد اللطيف أنه سيكون هناك اهتمام خاص بالسكن الاجتماعي بحيث يوجد ضمن هذه المنطقة عدة مستويات بالسكن في التصميم الذي تمت الموافقة عليه والأهم ما فيه هو السكن الاجتماعي الذي من المفترض أن تكون له تسهيلات بالدفع سيتم التحدث عنها في بداية الإعلان عن الاكتتاب.

بدوره بيّن محافظ حمص لـ«الوطن» أن هذه المنطقة هي الأولى من نوعها على مستوى حمص والقطر وتتميز بموقعها على محور التنمية المستقبلية في الطريق الواصل ما بين محافظتي حمص وطرطوس.

وأشار المحافظ إلى أن دور محافظة حمص موحدة إداريـة هو تأمين كل الخدمات ومستلزمات البنى التحتية المطلوبة، مشيراً إلى أن تأمين الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقات البديلة سيحقق وفراً اقتصادياً، علاوة على إمكانية استثمار الكهرباء المولدة من الطاقات البديلة وبيعها لـوزارة الكهرباء بأسعار مربحة.

من جهته أكد مدير المشروع عمار عكاش لـ«الوطن» أن المساحة الإجمالية للمشروع تبلغ ٦٩٥ هكتارات وتصل الكثافة السكانية الثابتة إلى ٢٨٠ نسمة/ هكتار وعدد السكان إلى ٢٦٥٠٠، ويبلغ عدد الوحدات السكنية في المشروع ٥٣٠٠ وحدة منها ٤٩١٠ شقق و٣٩٠ فيلا متنوعة، وستحتوي هذه الضاحية على كافة الخدمات المطلوبة في منهاج التخطيط والتصميم من مراكز تجارية وسياحية ودينية واجتماعية وطبية وتعليمية وترفيهية وأسـواق وحدائق ومتنزهات وملاعب وطرقات وأرصفة وغيرها من الخدمات العامة.

وأشار إلى أن الضاحية من أهم التجمعات السكانية الصديقة للبيئة وذلك باستخدام الطاقات البديلة (ريحية وشمسية) وفي عملية تدوير مياه الصرف الصحي، لافتاً إلى أن المشروع مقسم إلى ٥ مراحل كل مرحلة مدتها ٤ سنوات، وأن المرحلة الأولى من إنجاز البنى التحتية باتت شبه مكتملة وتحتاج من ٧ إلى ٨ أشهر ليتم الانتهاء منها، ليتم بعدها إعلان البدء بالمرحلة التالية بحيث تتضمن كل مرحلة تنفيذ نحو ألف وحدة سكنية.

أربع رحلات قطار إضافية بين اللاذقية وجبلة لنقل ١٢٠٠ راكب يومياً

الفارس لـ«الوطن»: استجابة لتعويض النقص في وسائل النقل بين اللاذقية وريفها

محمود الصالح

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية نجيب الفارس بدء تسيير ٤ رحلات إضافية بين اللاذقية وجبلة، بهدف توفير النقل المناسب للمواطنين، نتيجة قلة وسائل النقل بسبب الظروف التي تعاني منها وسـائل النقل العـامة، نتيجة قلّة توريدات المحروقات.

وأضـاف الفارس: إنه تم توجيه قطار حديث (ترن ست) سعة ٢٨٠ راكباً للعمل على محور اللاذقية جبلة بحيث تنطلق الرحلة من اللاذقية الساعة السادسة والنصف صباحاً وتعود من جبلة الساعة الثامنة والربع صباحاً، ومن ثم تنطلق رحلة من اللاذقية الساعة الواحدة والربع بعد الظهر لتعود من جبلة الساعة الرابعة والربع مساء.

وأكد المدير العام أن هذه الرحلات تضاف إلى الرحلات العاديـة الموجودة سابقاً وعددها أربع رحلات يومياً بين طرطوس واللاذقية، والتي تمر بمدينة جبلة، وتقوم بنقل ركاب المدينة وريف محافظة اللاذقية وطرطوس من وإلى مدينتي اللاذقية وطرطوس وبالعكس، وتتسع قطارات الرحلة القديمة من طرطوس إلى اللاذقية لحوالي ألف راكب في إحدى الرحلات و٥٠٠ راكب في الرحلة الثانية.

وأكد المدير العام الذي يشرف صباح اليوم على حركة القطارات في الرحلات الإضافية أن وزارة النقل استجابت فوراً للحاجة المتزايدة لوسائل النقل، ووضعت هذا القطار في الخدمة.

وعن أسـعار التذاكر للرحلات الإضافية بين اللاذقية وجبلة بيّن المدير العام أنها ٢٠٠ ليرة سورية للمدنيين و١٠٠ ليرة للطلاب.

وأشار أنه مع تزايد عدد رحلات قطارات الركاب وقطارات البضائع وقطارات الأعمال والكشف الفني على محور طرطوس- بانياس- جبلة- اللاذقية وحرصاً على أمان سيرها وعلى سلامة المواطنين ومركباتهم إلى ضـرورة الانتباه والحذر أثناء عبورهم التقاطعات عبر الممرات السكك الحديدية على المحور المذكور والتقيد بالإشارات والدلالات المرورية والتعليمات وعدم العبور إلا من الممرات النظامية المعتمدة.

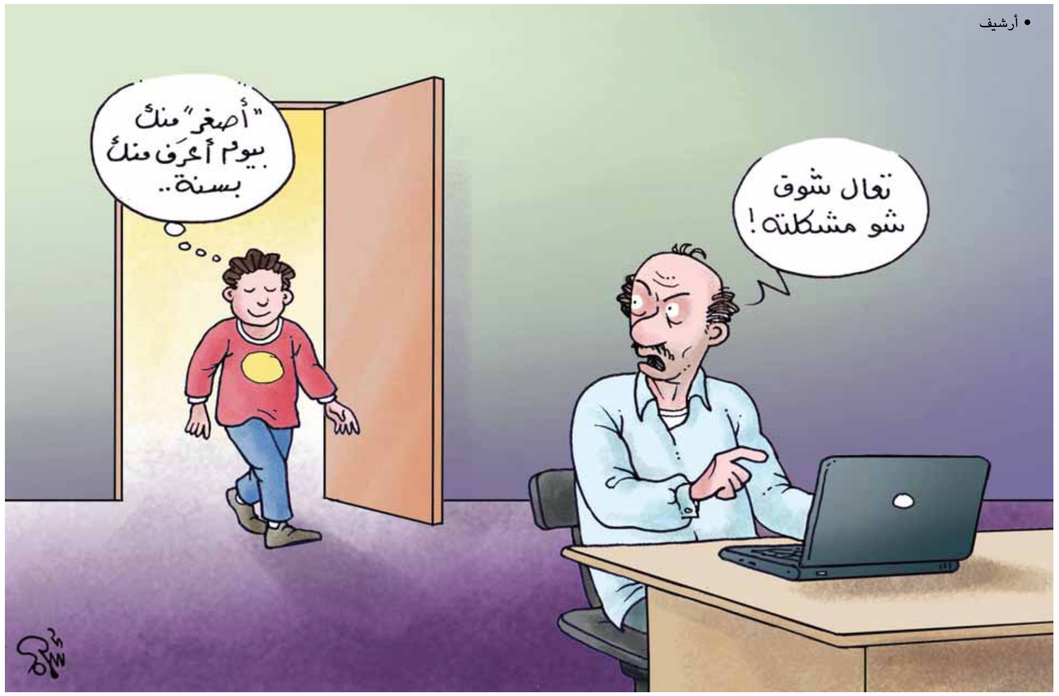

• أرشيف

لم تسجل أي إصابة بـ«كورونا» بين الطلاب في مدارس الريف المحرر

المعمار لـ«الوطن»: تجهيز مراكز امتحانية في ثلاث محافظات لطلاب الشهادتين الثانوية و«الأساسي» ليستفيدوا من المفاضلة الخاصة بإدلب

محمد منار حميجو

كشف مدير تربية إدلب عبد الحميد المعمار أنه سوف يتم تجهيز مراكز امتحانية لطلاب إدلب الذين سوف يتقدمون إلى امتحانات الشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي في ثلاث محافظات غير حماة وهي دمشق واللاذقية وحلب، موضحاً أن الطالب المقيم في إحدى هذه المحافظات يتقدم إلى الامتحانات في المركز الموجود فيها وبالتالي يستفيد من المفاضلة الخاصة بإدلب.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين المعمار أنه سابقاً كان الطالب الذي يتقدم للامتحانات خارج حماة فإنه يحصل على شهادة المحافظة التي تقدم بها وبالتالي لا يستفيد من المفاضلة الخاصة بإدلب مثال ذلك الطالب المقيم في اللاذقية كان يحصل على شهادة تربية اللاذقية.

وأكد المعمار أن هذا العام لن يجرى امتحان الشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي في ريف إدلب المحرر نظراً لعدم وجود الكهرباء والوسائل الأساسية لنجاح العملية الامتحانية، موضحاً أنه سوف يتم إجراء الامتحانات أيضاً في حماة، إضافة إلى المراكز الثلاثة في محافظات دمشق وحلب واللاذقية.

وأعلن المعمار عن ٢٢٠٠ طالب مسجلين حالياً وهم تقدموا لامتحانات السبر وجاهزين لتقديم الامتحانات للشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي، بينما هناك ٣٥٠٠ طالب يقطنون في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون ولم يستطيعوا أن يتقدموا لامتحان الترشح الذي جرى في الشهر العاشر من العام الماضي، مضيفاً: ونحن بانتظار فتح المعبر الجماعي حتى يتقدموا لفحص الترشح والامتحان النهائي.

ولفت المعمار إلى أنه يتم التسجيل للطلاب الذين يقطنون في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون عبر تطبيق «الواتس آب» ومن ثم يتم تثبيت تسجيلهم عبر أحد أقاربهم أو معارفهم في حماة بتقديم الأوراق المطلوبة، لافتاً إلى أن هناك عدداً من الطلاب يحاولون الوصول إلى حماة بطرق شاقة وبعيدة بسبب منع العصابات الإرهابية للطلاب من القدوم إلى حماة وتقديم الامتحانات.

المعمار أشار إلى أنه تم التنسيق مع المسؤولين في حماة للبدء بتجهيز مراكز إيواء للطلاب الذين سوف يقدمون امتحاناتهم في حماة، لافتاً إلى أن الإحصائية الرئيسية تتجاوز ٧ آلاف طالب من المتوقع قدومهم إلى حماة لتقديم الامتحانات.

وبين المعمار أنه يتم استخدام «الواتس آب» كبريد رسمي للمراسلات التي تتم بين الموظفين الموجودين في مناطق الإرهابيين وعددهم ٦٣١٥ موظفاً في القطاع التربوي من معلمين ومدرسين وإداريين ومستخدمين وموظفين في مديرية التربية ومقرها حماة، مؤكداً أنه يريد رسمي.

وكشف المعمار أنه لم يتم تسجيل أي حالة إصابة بوباء فيروس كورونا في المدارس الموجودة في الريف المحرر حتى الآن بالنسبة للطلاب، بينما تمت إصابة إحدى المعلمات وحالياً تماثلت للشفاء.

وفيما يتعلق بوضع المدارس في الريف المحرر أوضح المعمار أنه يوجد حالياً ٧٢ مدرسة قسم منها تم ترميمها بشكل إسعافي لاستقبال الطلاب مع تأمين كل ما يلزم لاستمرار العملية التربوية، مشيراً إلى أنه يوجد حالياً خطة لترميم ١٤ مدرسة سوف يمول ترميمها من منظمة «اليونيسيف» بقيمة أكثر ١,٤ مليار ليرة، إضافة إلى تخصيص ١٢٠ مليون ليرة من الخطة الاستثمارية و١٥٠ مليون ليرة من خطة إعادة الإعمار.

وبيّن المعمار أنه يتم ترميم المدارس في المناطق التي يوجد فيها أهالي بينما لم تجهز مدارس لا يوجد فيها أهالي بل سيكون هناك خطة إسعافية في حال عودة الأهالي إلى أي منطقة معينة.

ولفت المعمار إلى دور المجتمع الأهلي في تأمين نقل المعلمين من حماة وحلب إلى الريف المحرر.

> أكثر من ٦ آلاف عامل في القطاع التربوي في المناطق الواقعة خارج السيطرة